المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط

شهد كاظم سعد
shahad.saad1901@copolicy.uobaghdad.edu.iq
أ.د دينا محمد جبر
deena.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

الملخص

تنشأ المعضلة الأمنية من سعي الأطراف إلى تعزيز الأمن، مما يولد مخاوف متبادلة ويؤدي إلى التصعيد، فتدخل المنطقة في دائرة من الشك المتبادل وسباقات التسلح وعدم استقرار، في الشرق الأوسط، تشكلت هذه المعضلة تاريخياً منذ الحروب العربية–(الإسرائيلية)، وتفاقمت بفعل صراعات إقليمية لاحقة، وما رافق ذلك من تأكل الأمن الإقليمي وتصاعد التهديدات العابرة للحدود إضافة الى ادخال البعد النووي في معادلات القوة والردع داخل المنطقة.

في هذا السياق، تبلورت استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية، ركزت إيران وتركيا والسعودية و(إسرائيل) على الردع والتحالفات وتوسيع نفوذها، بينما سعت الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين إلى إدارة ميزان القوى وحماية مصالحها، وقد ساهم تقارب هذه الاستراتيجيات وسباق التسلح في إدامة معضلة الأمن وتفاقم هشاشة الاستقرار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: المعضلة الأمنية، الشرق الاوسط، الصراعات الإقليمية، الردع العسكري، القوى الإقليمية والدولية.

The Security Dilemma in the Middle East

Shahad Kazem Saad shahad.saad1901@copolicy.uobaghdad.edu.iq
Prof. Dr. Deena Mohammed Jabr deena.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq
University of Baghdad / College of Political Science

Abstract

The security dilemma arises from the pursuit of security by actors, which generates mutual fears and leads to escalation, placing the region in a cycle of mistrust, arms races, and instability. In the Middle East, this dilemma was historically formed since the Arab–Israeli wars and intensified due to subsequent regional conflicts, accompanied by the erosion of regional security and the rise of transnational threats, in addition to the introduction of the nuclear dimension into the equations of power and deterrence within the region.

In this context, the strategies of regional and international powers have crystallized. Iran, Turkey, Saudi Arabia, and Israel have focused on deterrence, alliances, and the expansion of influence, while the United States, Russia, and China have sought

to manage the balance of power and protect their strategic interests. The convergence of these strategies and the arms race have contributed to sustaining the security dilemma and exacerbating the fragility of regional stability.
Keywords: Security dilemma, Middle East, regional conflicts, military deterrence, regional and international powers.

المقدمة:

يعد الشرق الأوسط من أكثر المناطق تعقيداً في النظام الدولي من حيث التفاعلات الأمنية، وذلك نتيجة تراكم النزاعات المسلحة تاريخياً، وتداخل الأبعاد الإقليمية والدولية، وتعدد الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وقد ساهم هذا الواقع في ترسيخ مناخ من انعدام الثقة المتبادل بين الأطراف الفاعلة في المنطقة، مما جعل البيئة الأمنية محكومة بتصعيد مستمر واستمرار التهديدات، في هذا السياق، تبرز المعضلة الأمنية كمنهج تفسيري لفهم ديناميات النزاعات، حيث تتحول التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن إلى مصادر تهديد للآخرين، مما يفاقم عدم الاستقرار ويعقد آفاق تحقيق أمن إقليمي مستدام.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تناوله لمعضلة الأمن في الشرق الأوسط، باعتباره إطاراً تحليلياً لفهم طبيعة النزاعات الإقليمية وتفاعل الاستراتيجيات الإقليمية والدولية داخل المنطقة، مما يساعد على فهم السلوكيات الأمنية في المنطقة ضمن السياق الأوسع للتحولات الدولية.

اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث حول السؤال الأتي: كيف ساهمت المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط في تشكيل الصراعات الإقليمية وتوجيه استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية؟ وما هي تبعات ذلك على استقرار المنطقة؟ وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تتعلق بجذور المعضلة الأمنية في المنطقة، ودور الصراعات التاريخية والمعاصرة في تفاقمها، وطبيعة الاستجابات الاستراتيجية للقوى الفاعلة.

فرضية البحث:

يستند هذا البحث إلى فرضية مفادها أن استمرار الصراعات وتداخل الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط قد ساهما في تفاقم المعضلة الأمنية، فقد أصبحت سياسات الردع وبناء القوات مصادر إضافية لعدم الاستقرار بدلاً من كونها أدوات لتحقيق الأمن، مما يجعل المنطقة عرضة لدورات متكررة من التصعيد الأمني.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، حيث جرى توظيف المنهج الاستنباطي في تحليل مفهوم المعضلة الأمنية من منظور نظري وتطبيقه على منطقة الشرق الأوسط، بينما استخدم المنهج الاستقرائي لاستخلاص النتائج من دراسة النزاعات الإقليمية والتفاعلات بين القوى المعنية.

المبحث الأول: المعضلة الأمنية

يعد مفهوم معضلة الأمن أساسياً لدراسة العلاقات الدولية والأمن الإقليمي، فهو يفسر كيف يمكن لسعي الدول لتحقيق الأمن أن يولد شعوراً بالتهديد لدى بعضها البعض، مما يؤدي إلى تصعيد متبادل وزيادة في عدم الاستقرار، وفي الشرق الأوسط، يبرز هذا المفهوم بشكل خاص نظراً لتاريخ المنطقة الطويل من الصراعات والحروب المتتالية، وقد أدى هذا التفاعل بين جهود تعزيز الأمن وتزايد المخاوف المتبادلة إلى تعقيد البيئة الأمنية وتفاقم هشاشة الاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم المعضلة الأمنية

ينظر الواقعيون إلى الدولة على أنها الجهة الفاعلة الرئيسية في النظام الدولي، وتتمتع بالسيادة التي تمنع خضوعها لأي سلطة عليا، ويفسر سلوك الدول بالمصلحة الذاتية المتأصلة في الطبيعة البشرية، مما يجعل السياسة العالمية صراعاً دائماً على السلطة ، يقوم النظام الدولي على توازن القوى الهادف إلى منع الهيمنة، وتعد الدبلوماسية والتحالفات أدوات لتحقيق هذا التوازن(بيليس وستيف٢٠٠٤، ٧).

يمكن تطبيق هذه المبادئ الواقعية على الشرق الأوسط لفهم المعضلة الأمنية فيه، يشير مفهوم المعضلة الأمنية إلى التدابير التي تتخذها دولة لتعزيز أمنها، وهي تدابير قد تثير ردود فعل من دول أخرى، مما يؤدي في النهاية إلى تقويض أمنها بدلاً من تعزيزه، ويفسر ذلك بالهيكل الفوضوي للنظام الدولي، وهكذا، عندما تسلح دولة نفسها، تجبر الدول الأخرى على الرد إما بتعزيز قدراتها العسكرية للحفاظ على التوازن، أو بشن ضربة استباقية لمنع أي تهديد محتمل، مما قد يؤدي إلى دوامة أمنية، (Wivel٢٠١١،7) .

وصف هربرت باترفيلد منطق معضلة الأمن لأول مرة عام ١٩٤٩، ثم قدم جون هيرتز المصطلح لاحقاً في كتابه "الواقعية السياسية والمثالية السياسية" عام ١٩٥٠، يجسد مفهوم معضلة الأمن الطبيعة المأساوية للعلاقات الدولية، فالدول تطمح إلى السلام والأمن، لكنها قد تنزلق إلى صراع مسلح بسبب الخوف وانعدام الأمن الناتج عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، يشكل هذا المفهوم أساس الواقعية الجديدة، التي ترى أن النظام الدولي يعتمد على استقلالية الدول لزيادة فرص بقائها وأمنها (Roe١٩٩٩،183-190).

ويمكن تفسير ظهور معضلة الأمن في ضوء منهج كينيث والتز البنيوي في الواقعية الجديدة، إذ يرى أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي العامل الحاسم في سلوك الدول، فغياب سلطة مركزية عليا قادرة على ضمان الأمن يدفع الدول إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية للبقاء، مما يجعلها تنظر إلى تعزيز قدرات الدول الأخرى كتهديد محتمل، في هذا السياق، تبدو سياسات بناء القوات أو التطوير العسكري منطقية من وجهة نظر الدولة، لكنها في الوقت نفسه تشجع الدول الأخرى على تبني تدابير مماثلة، مما يولد حلقة مفرغة من الشك وانعدام الثقة(waltz1979, 102-128)

يرى جون ميرشايمر جوهر المعضلة الأمنية يكمن في أن أي إجراء تتخذه دولة لتعزيز أمنها غالباً ما يعرض أمن الدول الأخرى للخطر، فمحاولة الدولة تحسين موقعها في ميزان القوى لها تأثير سلبي على الدول الأخرى، مما يدفعها إلى اتخاذ تدابير لحماية نفسها، مما يخلق حلقة من التنافس الأمني المستمر تعرف باسم المعضلة الأمنية، ويرى ميرشايمر أن سباق الدول نحو القوة والانزلاق في دوامة المعضلة الأمنية يرتكز على خمس افتراضات رئيسة وهي(Dunne & Kurki &Smith٢٠١٣،80):

١-الدول الكبرى هي الفاعل الرئيسي في نظام دولي فوضوي.

٢- جميع الدول تمتلك قدرات عسكرية هجومية تختلف بين دولة وأخرى، ويمكن تطويرها مع الوقت.

٣-لا يمكن اليقين بنوايا الدول الأخرى، فالنية الحقيقية لدولة ما تجاه استخدام القوة أو تغيير ميزان القوى غير قابلة للتحقق إلا بالتجربة.

٤- البقاء هو الهدف الأساسي لكل دولة، فتسعى لحماية وحدتها الإقليمية ونظامها السياسي.

٥- الدولة فاعل رشيد تتخذ قرارات محسوبة لتعظيم فرص بقائها.

ويشير ميرشايمر إلى أن أي افتراض بمفرده لا يؤدي بالضرورة إلى المعضلة الأمنية، لكن عندما تتضافر هذه الافتراضات، تظهر ثلاث سمات أساسية لسلوك الدول في سياق التنافس الأمني وهي(Ibid،٧٩):

أ-الخوف: الدولة تخشى الدول الأخرى لاختلاف قدراتها ونواياها العسكرية، ولغياب سلطة عليا تحميها.

ب- الاستقلالية: الدول مجبرة على الدفاع عن نفسها لغياب سلطة عليا وخوفها من الآخرين.

ج- تعظيم القوة: للبقاء في نظام فوضوي، يجب على الدولة تعظيم قوتها النسبية والسعي للهيمنة.

ترسخ الفوضى الدولية وانعدام الثقة الى استمرار مبدأ المساعدة الذاتية، منشئة معضلة أمنية، فعندما تعزز دولة ما دفاعاتها، تشعر الدول الأخرى بالتهديد فترد بالمثل، ويعتبر سباق التسلح مظهراً من مظاهر هذه المعضلة، ويعرف على النحو التالي "ميل الدول إلى اعتبار الأسلحة الدفاعية لخصومها تهديداً، مما يدفعها إلى التسلح رداً على ذلك"(Kegley&Blanton,33)، وتتخذ ديناميكيات سباق التسلح شكل دوامة، حيث

تؤدي الجهود المبذولة لتعزيز الدفاعات إلى تصعيد التسلح وتراجع الأمن، وقد وصف السير إدوارد غراي، وزير الخارجية البريطاني قبل الحرب العالمية الأولى، هذه العملية على النحو التالي (إن زيادة التسلح، وإن كان الهدف منها خلق شعور بالأمن، إلا أنها تولد الخوف والشك وانعدام الثقة بين الدول)، يشعر كل طرف بأنه ملزم باتخاذ جميع الاحتياطات، بينما يفسر أي زيادة في قوة الآخرين على أنها نية عدائية محتملة، مما يعزز دورة المعضلة الأمنية(Ibid,312-311).

ويؤكد روبرت جيرفيس أن حدة المعضلة الأمنية تتفاوت تبعاً لطبيعة الأسلحة المستخدمة والقدرة على التمييز بين القدرات الدفاعية والهجومية، فكلما ازدادت صعوبة التمييز بين الأسلحة الدفاعية والهجومية، ازداد انعدام الثقة بين الدول، لأن الإجراءات التي تتخذها دولة ما لتعزيز دفاعاتها قد تفسر من قبل دول أخرى على أنها استعدادات للهجوم، في هذه الحالة، تميل الدول إلى زيادة تسليحها واتخاذ تدابير استباقية، مما يؤدي إلى تصعيد متبادل يفاقم انعدام الثقة ويزيد من احتمالية نشوب الصراع، لذلك، يرى جيرفيس أن المعضلة الأمنية لا تنشأ فقط من نوايا الدول، بل أيضاً من طبيعة البيئة الاستراتيجية، التي تجعل من الصعب تفسير سلوك الجهات الفاعلة الأخرى بدقة,(jervis1978,186).

وتمر المعضلة الأمنية بمرحلتين هما(الأمنية٥،٢٠٢٥)

١) مرحلة التفسير والتأويل: تحدث المعضلة الأمنية في هذه المرحلة عندما تخلق الاستعدادات العسكرية لدولة ما، حالة من عدم اليقين غير القابل للحل في ذهن دولة أخرى، فيما إذا كانت هذه الاستعدادات تستخدم لأغراض دفاعية فقط بغية تعزيز أمنها أم أنها تستخدم لأغراض هجومية عبر تطوير أسلحتها لاستخدامها لأغراض دفاعية، إلا أن الغموض يكتنف الموضوع لصعوبة التمييز القدرات الدفاعية والهجومية للدول.

٢) مرحلة الاستجابة : من خلال هذه المرحلة، وفي ظل فوضوية النظام الدولي وغياب الثقة بين الفاعلين تميل الدولة لزيادة قوتها والتصعيد، مما يجعل هذا السلوك يفسر من قبل الفاعلين الآخرين على أنه تهديد لأمنهم، وبالتالي يخلق معضلة أمنية مستعصية.

يُضاف لما سبق إن مفهوم المعضلة الأمنية لا يرتبط بفترة زمنية أو عصر تاريخي محدد، بل تعكس طبيعة العلاقات الدولية التي تعتبر فوضوية النظام الدولي السمة الأساسية لها حتى إذا كانت جميع الدول في النظام الدولي تسعى للسلام.

اذاً، توضح معضلة الأمن كيف أن سعي كل دولة لتعزيز أمنها في ظل نظام دولي فوضوي غالباً ما يؤدي إلى تصاعد التهديدات المتبادلة، مما يؤدي إلى سباق تسلح دائم وتراجع في الأمن للجميع، وهذا يبرز الطبيعة المأساوية للبعد الأمني في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: معضلة الأمن في الشرق الاوسط

بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت المنطقة حروباً بين (إسرائيل) والدول العربية ١٩٤٨-١٩٧٣، بلغت ذروتها بمعاهدة سلام بين مصر و(إسرائيل) عام١٩٧٩، مما حد من نطاقها وشدتها، ساد استقرار نسبي في الخليج العربي خلال سبعينيات القرن الماضي، بدعم من السياسة الأمريكية، قبل أن يتأكل هذا الاستقرار بعد الثورة الإيرانية عام١٩٧٩، مما ولد حالة من عدم اليقين الإقليمي، في هذا السياق، رفض العراق اتفاقيات الجزائر عام١٩٧٥ وشن هجوماً على إيران، مما أثار صراعاً منخفض الحدة استمر لعقد من الزمان، ومهد الطريق لأحداث لاحقة، بما في ذلك غزو الكويت عام ١٩٩٠، أدى هذا الغزو إلى تحرير الكويت على يد تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٩١، كجزء من جهود إعادة تعريف النظام الإقليمي (Zandi٢٠٢١،494).

عقب هجمات١١ايلول/سبتمبر ٢٠٠١، شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على أفغانستان عام٢٠٠١ للقضاء على تنظيم القاعدة وإسقاط حكومة طالبان، معتبرة الصراع إجراء انتقامياً ووقائياً لحماية أمنها القومي، ساهمت جميع المؤسسات الأمريكية في العملية (تلحمي٢٠٠٥،٤٢)، وفي عام٢٠٠٣، شنت الولايات المتحدة الامريكية حرباً في العراق بذريعة الوقاية والردع، أدى هذا الصراع، الذي اتسم باستخدام القوة العسكرية المباشرة، إلى جانب دور دبلوماسي محدود، إلى زعزعة النظام الإقليمي(المصدر نفسه،٤٣).

لاحقاً، في عام٢٠٠٦، شهد الشرق الأوسط تصعيداً عسكرياً جديداً بين (إسرائيل) وحزب الله في لبنان، مما يظهر استمرار التوترات الإقليمية وصعوبة إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، واستمرت تداعيات هذا الصراع على العلاقات السياسية والأمنية بين الأطراف الإقليمية والدولية(ماثيو٢٠٠٨،٤٨)،وفي عام٢٠١١، شهدت عدة دول (تونس، مصر، اليمن، سوريا والبحرين) سلسلة من المظاهرات والثورات الشعبية عرفت بالربيع العربي، وفي ظل تضافر أزمات سياسية، اقتصادية واجتماعية، كارتفاع تكاليف المعيشة والبطالة وغياب الحريات السياسية، خرجت الشعوب مطالبة بإسقاط الأنظمة الاستبدادية وإرساء الديمقراطية(ادم ٢٠٢٠،١٣٣).

وكان ظهور تنظيم داعش الأرهابي في العراق وسوريا عام٢٠١٤ من أهم الأحداث التي أعقبت الربيع العربي، استغل داعش الفوضى السياسية والصراعات الداخلية، وسيطر على مساحات شاسعة، وأعلن

خلافته، مهدداً أمن المنطقة واستقرارها، ما دفع المرجعية الدينية العليا في العراق، ممثلة بالسيد علي السيستاني، لإصدار فتوى الجهاد الكفائي، مما انبثق عن ذلك تشكيل الحشد الشعبي لمواجهة التنظيم الأرهابي قبل تدخل قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية لمحاربته، مسلطاً الضوء على أهمية إرساء استقرار سياسي واجتماعي مستدام للحد من تنامي الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط(Ben&Natash ،11،٢٠١٧).

أن الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مشكلة جوهرية تفاقم حالة عدم الاستقرار وسباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعد القدرة النووية(لإسرائيل) عاملاً مزعزعاً للاستقرار بسبب سياستها المبهمة وتفوقها العسكري(Qadri ،7،٢٠٠٧)، وتثير أنشطة إيران النووية، مثل تخصيب اليورانيوم مخاوف على الصعيدين الإقليمي والدولي(سلمان&فتحي ،٥٩٧ ،٢٠٠٤)، مما دفع دول المنطقة إلى السعي، لاستعادة التوازن، وزيادة إنفاقها العسكري، وتعميق معضلة التوازن بين الدفاع والهجوم، مما يزيد من خطر الصراعات الإقليمية.

ومن ثم، شهد (السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣) حدثاً مفصلياً في الصراع (الفلسطيني – الإسرائيلي)، تمثل في تنفيذ حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) عملية عسكرية واسعة خارج قطاع غزة، استهدفت مناطق داخل الأراضي (الإسرائيلية) عبر تحركات متزامنة برية وجوية وبحرية. وقد تمكن خلالها عدد من مقاتلي حماس وفصائل مسلحة أخرى من التسلل إلى الداخل (الإسرائيلي)، ما شكل مفاجأة كبيرة للمؤسسة الأمنية والعسكرية (الإسرائيلية) وأدى إلى ارتباك في صفوف المسؤولين والقيادة العسكرية(صيام ٢٠٢٤، ٣٣)

أدت العملية إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، بما في ذلك مقتل (١٢٠٠) من الجنود (الإسرائيليين)، وأسر نحو (٢٤٠) شخصاً، بينهم ضباط كبار، فضلاً عن السيطرة على ثمان ثكنات عسكرية. وقد انهارت صورة الجيش (الإسرائيلي) الذي كان ينظر إليه على أنه لا يقهر، مما أدى إلى تآكل قوة الردع التي تمتع بها الجيش، وعكس مستوى متقدماً من التخطيط والتنظيم لدى فصائل المقاومة الفلسطينية(محمود ١، ٢٠٢٣)

وأدى هذا التطور إلى تفاقم المعضلة الأمنية في المنطقة، إذ أثبتت العملية قدرة الفصائل الفلسطينية على تنفيذ هجمات مفاجئة ومعقدة، وأجبرت (إسرائيل) على إعادة تقييم استراتيجياتها الأمنية والعسكرية، كما أثارت توترات متجددة على الصعيدين الإقليمي والدولي، مع تصاعد المخاوف من تحول الصراع إلى مرحلة أكثر تعقيداً واستنزافاً للأمن والاستقرار في المنطقة(منير ٢، ٢٠٢٣)

وفي (يونيو/حزيران ٢٠٢٥) اندلعت مواجهة عسكرية مباشرة بين (إسرائيل) و إيران استمرت ١٢ يوماً، بعد أن شنت (إسرائيل) ضربات جوية وصاروخية على مواقع عسكرية وبنية نووية إيرانية، وردت إيران بإطلاق

صواريخ وطائرات مسيرة باتجاه أهداف داخل (إسرائيل)، ما أسفر عن تبادل قتالي واسع قبل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة دولية في ٢٤ يونيو ٢٠٢٥، ورغم قصر مدته الزمنية، فإن هذه الحرب أسهمت بشكل بارز في تفاقم المعضلة الأمنية في المنطقة، إذ كانت مواجهة مباشرة بين دولتين كبيرتين مسلحتين على خلفية نزاع طويل الأمد، كما تركت آثار توتر مستمرة واحتمالات تصعيد لاحق أعلى من ذي قبل(شعبان والسكري ٢٠٢٥، ٢-٤)

استناداً الى كل ما تقدم، يعتبر الشرق الأوسط من بين مناطق العالم تعقيداً من الناحية الأمنية والاستراتيجية، حيث تتشابك الصراعات الإقليمية والطائفية والسياسية مع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتقنيات العسكرية المتطورة، وتكمن المعضلة الأمنية في أن التوترات بين الدول، والتفوق العسكري للبعض الاخر، وعدم اليقين بشأن نوايا الدول النووية مثل (إسرائيل) وإيران، تدفع المنطقة إلى سباق تسلح دائم، مما يزيد من احتمالية نشوب الصراعات والاستفزازات، ويضعف الردع التقليدي، وهذا يصعب بشكل متزايد إرساء استقرار دائم وأمن جماعي في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات الإقليمية و الدولية في منطقة الشرق الأوسط

يعد الشرق الأوسط، من أهم مناطق التفاعل الجيوسياسي في النظام الدولي، مما جعله محوراً رئيسياً للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية في العقود الأخيرة، سعت القوى الدولية، ولا سيما الولايات المتحدة الامريكية وروسيا و الصين ، إلى ترسيخ حضورها من خلال أدوات القوة الناعمة والصلبة، كالتحالفات العسكرية والاتفاقيات الأمنية والسيطرة على مسارات الطاقة.

في مقابل ذلك، برزت قوى إقليمية كإيران وتركيا والمملكة العربية السعودية و(إسرائيل)، متبنية استراتيجيات متنوعة لتوسيع دورها في مواجهة التحولات التي شهدتها المنطقة منذ عام ٢٠١١، أنتج تفاعل هذه الاستراتيجيات شبكة معقدة من التوازنات، مما ساهم في إعادة توزيع مراكز النفوذ في المنطقة.

المطلب الأول: الاستراتيجيات الإقليمية

تعد المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط عاملاً حاسماً في استراتيجيات القوى الإقليمية والدولية، تسعى الدول إلى حماية مصالحها الحيوية وتعزيز مكانتها في سياق إقليمي، يتميز بتعدد مراكز القوى والتنافس المستمر، في مواجهة هذه الضغوط الأمنية، اعتمدت قوى إقليمية كبرى، مثل إيران وتركيا والمملكة العربية السعودية و(إسرائيل)، استراتيجيات متباينة لتعزيز أمنها وإرساء توازن القوى في المنطقة(European Institute of the Mediterranean).

تقوم استراتيجية إيران الإقليمية على مبدأ توازن القوى مع القوى الكبرى، وعلى الرغبة في ترسيخ دورها كلاعب رئيسي في الشرق الأوسط، وتستند هذه الاستراتيجية إلى رؤية واقعية مفادها أن الأمن القومي لا يتحقق إلا من خلال امتلاك أدوات قوة متعددة، منها العسكرية والسياسية والاقتصادية، وتوسيع شبكة علاقاتها الإقليمية، لذلك، تعمل إيران على بناء منظومة نفوذ مترابطة تهدف إلى خلق بيئة استراتيجية تقلل من احتمالية التهديدات وتعزز قدرتها على التأثير في الأحداث الإقليمية، وتعتمد إيران على مجموعة متنوعة من الأدوات، تجمع بين الدبلوماسية والتحالفات الإقليمية والعلاقات مع القوى المحلية المؤثرة، مما يمكنها من الحفاظ على حضور فعال دون الدخول في مواجهات مباشرة، تسعى إيران أيضاً إلى توظيف الردع التقليدي وغير التقليدي لزيادة تكلفة أي محاولة لاستهدافها عسكرياً، وتنظر إلى تطوير قدراتها الدفاعية كجزء من استراتيجية أوسع لتعزيز مكانتها الإقليمية(بوجدري١٦٦،٢٠١٧-١٦٧).

توظف إيران الديناميكيات الداخلية للعديد من دول المنطقة لتعزيز مكانتها من خلال دعم قوى سياسية واجتماعية تشاركها مصالحها ورؤيتها الشاملة، وتستخدم هذه العلاقات لإقامة توازنات سياسية وعسكرية قادرة على مواجهة نفوذ خصومها، كما توظف الأبعاد الثقافية والهوياتية لتحسين صورتها في بعض المجتمعات، وهو ما يمكن اعتباره امتداداً للقوة الناعمة التي تسعى إلى ترسيخها إلى جانب أدوات قوتها الصلبة، وهكذا، يمكن القول إن إيران تعتمد على مزيج من القوة الصلبة والناعمة لتوسيع نفوذها، ضمن رؤية تهدف إلى تعزيز مكانتها الإقليمية وضمان أمنها القومي في بيئة تتسم بتعدد الجهات الفاعلة(المصدر نفسه،١٦٩).

وبالحديث عن تركيا نجد انها اعتبرت الشرق الأوسط عنصراً استراتيجياً رئيسياً في الأمن القومي التركي، إذ عملت على اتباع سياسة خارجية نشطة قائمة على الدبلوماسية والاقتصاد والقوة العسكرية لحماية مصالحها الحيوية، وقد وظفت تركيا تراجع نفوذ دول إقليمية كالعراق وسوريا لتعزيز قوتها الإقليمية، جامعة بين الوساطة لإرساء الاستقرار والمشاركة الاقتصادية كشريك تنموي موثوق، كما استخدمت القوة العسكرية لحماية أمنها القومي من التهديدات الكردية في شمال العراق وسوريا، مع الحفاظ على علاقات متوازنة مع القوى الكبرى، بما يدعم دورها الإقليمي النشط ويعزز مكانتها الإقليمية(سليمان٢٠١٤، ٨٩-٩٥).

وفي عقب أحداث الربيع العربي عام 2011، شهدت تركيا تحولاً استراتيجياً، منتقلة من سياسة التمدد الناعم إلى سياسة التمدد الخشن، تجلى هذا التحول في تدخلات عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق وسوريا، امتدت إلى ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط وقبرص، وفقاً عقيدة الوطن الأزرق الذي يشدد على القوة الجيو-بحرية والسيطرة على المياه الإقليمية، وقد ولدت هذه السياسة توترات مع بعض الدول العربية وإيران

والعراق، وأبعدت تركيا عن الغرب، وأوجدت انقسامات داخلية داخل حزب العدالة والتنمية، مما جعل تركيا فاعلاً إقليمياً وجيو–بحرياً مؤثراً في الشرق الأوسط(جهاد وميسر ٢٠٢٥،٣٣٧).

وبعد عام ٢٠٢٠، وبفضل حضورها الإقليمي المعزز، اتجهت تركيا نحو استراتيجية التقليل من المشاكل والأزمات، من خلال سياسة براغماتية تهدف إلى خفض التوترات مع القوى الكبرى، وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية والخليجية، وتخفيف التوترات مع إيران، من أجل تأكيد دورها كوسيط إقليمي والدفاع عن مصالحها الوطنية من خلال الجمع بين النفوذ والدبلوماسية(اسماعيل ٢٠٢٥،١٩٠).

وبالمقابل سعت المملكة العربية السعودية تاريخياً إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والتخفيف من آثار عدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط من خلال بناء شبكة واسعة من التحالفات الإقليمية والدولية، والاستفادة من نفوذها الاقتصادي والديني، وتوظيف قدرتها على دبلوماسية إدارة الأزمات بذكاء، إلا أن التحولات التي شهدتها المنطقة منذ الربيع العربي وما تلاه من انهيارات سياسية وأمنية دفعت السعودية إلى تبني نهج جديد أكثر استباقية وحزماً، يتجلى في استراتيجيتين رئيسيتين(أمالزرنيز ٢٠١٨،١٢٥):

اولاً: إدارة الأضرار، كما يتضح من مواقفها تجاه اليمن والبحرين وسوريا.

ثانياً: ملء الفراغ الاستراتيجي، الناتج عن غياب دول رئيسية مثل مصر وسوريا والعراق، فيما يسمى بـ"اللحظة الخليجية"، التي تمثل تحولًا في مراكز النفوذ نحو منطقة الخليج.

وفي ظل تطور الأوضاع بعد عام ٢٠١٤، أعادت المملكة العربية السعودية صياغة استراتيجيتها الإقليمية، اخذة في الاعتبار التحولات الهيكلية في المنطقة، لا سيما صعود داعش وتنامي نفوذ إيران وتركيا في مناطق التقاء مصالحها، دفعها ذلك إلى تعزيز حضورها كفاعل إقليمي مؤثر، سعياً لاستعادة دورها ومكانتها، في هذا السياق، اعتمدت السعودية استراتيجية عدم الانحياز، سعياً إلى مزيد من الاستقلالية في علاقاتها الخارجية من خلال تعميق علاقاتها مع الصين وروسيا، مع الحفاظ على متانة شراكتها الأمنية والدفاعية مع الولايات المتحدة الامريكية(هاشم ٢٠٢٤،٢٤١–٢٤٢).

في حين تنتهج (إسرائيل) استراتيجية ثنائية الأبعاد في الشرق الأوسط، تقوم على تطبيع العلاقات مع الدول العربية، وإقامة تحالفات أمنية دفاعية لتعزيز مكانتها الإقليمية، والحد من المخاطر المحتملة، من خلال التطبيع، تسعى (إسرائيل) إلى تحويل سياق الصراع والعداء التاريخي إلى علاقات طبيعية قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون، وهذا يسمح لها بالحصول على اعتراف رسمي بوجودها في فلسطين، وضمان أمن دائم، وإقامة علاقات دبلوماسية وتجارية مفتوحة، ورفع القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع، وضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الإقليمية، كما يهدف التطبيع إلى منع دعم الجماعات المسلحة المعارضة

(لإسرائيل)، وتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية والأمنية، مستفيدة من النفوذ الأمريكي ودور الاقتصاد كركيزة أساسية في تعاملها مع الأنظمة العربية(حمد٢٤،١٩٨٩-٢٥).

علاوة على ذلك، تعزز (إسرائيل) مكانتها الإقليمية من خلال تحالفات دفاعية عملية ومرنة مع دول مثل الإمارات العربية المتحدة والبحرين، على غرار حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بهدف تنسيق الجهود ضد التهديدات الإيرانية والتركية، وتطوير قدراتها الدفاعية والاستخباراتية، ورغم صعوبة إقامة تحالف رسمي يضاهي حلف الناتو في المستقبل القريب، الا ان (إسرائيل) تسعى جاهدة لبناء شراكات أمنية متعددة الأطراف تمكن من التعاون في مجالات الأمن والاستخبارات والتكنولوجيا، مع الحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية، وهذا يضمن قدرتها على احتواء النفوذ الإقليمي المتنامي، ويعزز دورها كلاعب رئيس في إعادة تشكيل ميزان القوى في الشرق الأوسط(جرابعة٢٠٢١).

وتعتبر (إسرائيل) البرنامج النووي الإيراني تهديداً استراتيجياً لتفوقها العسكري النوعي ونفوذها الإقليمي، إذ تسعى للحفاظ على مكانتها كقوة نووية وحيدة في المنطقة، وخلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠١٤، أكد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مجدداً معارضة (إسرائيل) الشديدة لحصول إيران على أسلحة نووية، رابطاً ذلك بخطر تعزيز نفوذ إيران الإقليمي، وفي هذا السياق، فضلت (إسرائيل)، كما أشار إيهود أولمرت، أن تقود الولايات المتحدة الامريكية والقوى الكبرى الأخرى الجهود الدولية، مع الحفاظ على ضغط دبلوماسي متواصل لفرض عقوبات أشد على إيران(الأنباري ٢٠١٥، ص ٢٠٤).

استراتيجياً، اتخذ النهج (الإسرائيلي) مرحلتين: قبل عام ٢٠٠٩، أولت (إسرائيل) الأولوية للدبلوماسية الدولية، وبعد عام ٢٠٠٩، تبنت نهجاً أكثر حزماً قائماً على ثلاثة محاور: العمليات السرية، وتكثيف الجهود الدبلوماسية، والإبقاء على الخيار العسكري كملاذ أخير، ورغم التهديد باستخدام القوة، تدرك (إسرائيل) محدودية هذا الخيار، ولا سيما غياب أي ضمان للنجاح وقدرة إيران على الرد، وبالتالي، فقد تبنت سياسة ردع متعددة الأوجه دون اللجوء إلى مواجهة شاملة، إلا إذا فشلت الحلول الأخرى (المصدر نفسه،ص٢٠٥).

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الدولية

شكل الشرق الأوسط ساحة للتنافس بين القوى العظمى، نظراً لموقعه الجيوستراتيجي وموارده الطبيعية الغنية، وقد جعلت هذه العوامل المنطقة هدفاً دائماً للمشاريع الإمبريالية والاستراتيجية العالمية، تتنافس حالياً ثلاث قوى كبرى على النفوذ هناك، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا، وبينما يتركز التنافس الأمريكي الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتنافس الأمريكي الروسي في أوروبا، يمثل الشرق الأوسط ساحة مهمة تتقاطع فيها المصالح الأمنية والاستراتيجية لهذه القوى(Rhoades٢٠٢٣،1).

إذ تسعى كل قوى الى تعزيز نفوذها لحماية مصالحها، وتتمثل الأسباب الرئيسية للتدخل الأمريكي في الشرق الأوسط في حماية موارد الطاقة وضمان أمن إمدادات النفط العالمية، ومنع انتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب، والحد من نفوذ القوى الكبرى المنافسة مثل الصين وروسيا، وحماية أمن (إسرائيل) وحلفاء امريكا الإقليميين، والحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة، بما يتماشى مع المصالح العالمية للولايات المتحدة الامريكية(Yaseen٢٠٢٤،488) .

اولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

عملت الولايات المتحدة الامريكية على تعزيز الوجود العسكري في الشرق الأوسط لضمان الردع وحماية حلفائها، لاسيما ضد التهديد الروسي في سوريا وحماية القوات الكردية، كما اعتمدت التحالفات الإقليمية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الولايات المتحدة الردع الدبلوماسي لتوضيح مصالحها لروسيا وتوجيه شركائها الإقليمين مثل (إسرائيل) وتركيا، بهدف تنسيق تحركاتهم مع أهدافها، كما ركزت على خطوط الملاحة الحيوية، مثل مضيق باب المندب، وضمان استمرار حركة التجارة والطاقة، مع اعتماد نهج مرن للتعامل مع استقلالية شركائها الإقليمين مثل قطر والإمارات العربية المتحدة، لضمان استقرار المنطقة وتحقيق أهداف الاستراتيجية(Cheng& Fang٢٠٢١،5-6).

واستناداً الى هدف منع الانتشار النووي، قادت الولايات المتحدة الامريكية ودعمت المفاوضات مع مجموعة ٥+١ (الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية) للتوصل إلى اتفاقية تحد من أنشطة تخصيب اليورانيوم الإيرانية، التي أبرمت رسمياً في يوليو٢٠١٥ تحت مسمى خطة العمل الشاملة المشتركة، إذ عززت الولايات المتحدة الامريكية هذه الاستراتيجية من خلال آليات التحقق والرصد الدولية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي أكدت امتثال إيران لجميع التزاماتها، مما مكن من تعليق معظم العقوبات الدولية والاقتصادية، كما مارست الولايات المتحدة الامريكية ضغوطاً اقتصادية وأجرت أعمالاً استخباراتية لضمان الامتثال للاتفاقيات، مع الاحتفاظ بالحق في إعادة فرض العقوبات أو اتخاذ إجراءات دبلوماسية أقوى في حالة حدوث انتهاك، كما نسقت موقفها مع حلفائها الإقليميين والدوليين لتعزيز فعالية ومصداقية الاتفاق(Katzman&Kerr٢٠١٨،1-2).

الا أن في ٨ مايو/أيار ٢٠١٨، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في خطاب متلفز من البيت الأبيض، انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي الإيراني، وأصدر مذكرة الأمن القومي، منهياً بذلك مشاركة الولايات المتحدة الامريكية في الاتفاق، وموجهاً وزيري الخارجية والخزانة الامريكية بإعادة فرض

جميع العقوبات الأمريكية على إيران التي رفعت بموجب الأتفاقية، وأكدت إدارة ترامب أن الاتفاق لا يخدم المصالح الأمريكية بشكل كافٍ(Seyrafi&Ranjbarian 2018, 268).

ثانياً: روسيا الاتحادية

تسعى روسيا إلى تعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، ومواجهة الإرهاب، وحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية من خلال الاستثمار في الأسواق الإقليمية، والمشاركة في مشاريع الطاقة المختلفة، بما في ذلك مشاريع النفط والغاز والطاقة النووية، مع حماية مصالح شركاتها الحكومية، مثل غازبروم وروساتوم، كما تسعى روسيا إلى توسيع حضورها في قطاع الطاقة من خلال بناء مفاعلات نووية، وإنشاء مكاتب إقليمية لتسهيل تنفيذ المشاريع، أضافة ذلك، تسعى روسيا استعراض قوتها عبر تجارة الأسلحة، حيث تزود مختلف الدول بالأسلحة بسرعة دون قيود سياسية أو أيديولوجية(James٢٠١٧،7-8) ، وتجسيداً لهذه الأهداف استخدمت روسيا ثلاثة أنواع من الأدوات لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط (لقوة العسكرية والتعاون الدفاعي، التعاون العسكري التقني، والتعاون الاقتصادي (النفط، والمنتجات الزراعية، والطاقة النووية، ومنتديات الحوار السياسي مثل محادثات أستانا))(Makarevich ٢٠٢٤، 46-48) .

وشكل التدخل الروسي في سوريا عام ٢٠١٥ نقطة تحول في نهج روسيا الإقليمي، إذ حول سياستها في الشرق الأوسط من الطابع التفاعلي إلى سياسة أكثر استباقية وفعالية، ومن خلال هذا التدخل، سعت روسيا إلى منع الانهيار التام لنظام الرئيس السابق بشار الأسد، وإعادة تأكيد دورها كقوة دولية مؤثرة في ديناميكيات الأمن الإقليمي، واستخدمت روسيا قدراتها العسكرية بشكل مباشر لتغيير موازين القوى على الأرض، لا سيما خلال معركة حلب عام ٢٠١٢–٢٠١٦، التي مثلت ذروة الضغط العسكري والسياسي الروسي الهادف إلى إجبار الولايات المتحدة وحلفائها على قبول رؤيتها للحل السياسي في سوريا. وعزز هذا التدخل العسكري ثقة روسيا في قدرتها على التأثير في سلوك دول الشرق الأوسط، وأعاد تموضعها كلاعب رئيسي في الأمن الإقليمي، وبعد عام ٢٠١٧، وفي ظل ضغوط اقتصادية متزايدة مرتبطة بانخفاض أسعار النفط والعقوبات الغربية، سعت روسيا إلى الاستفادة من حضورها الإقليمي لتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الشرق الأوسط، بهدف تحقيق مكاسب استراتيجية طويلة الأمد من شأنها تعزيز دورها في النظام الإقليمي(Al-Fawaz٢٠١٨،123-125).

ثالثاً: جمهورية الصين الشعبية

على خلاف كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، تتبنى الصين أسلوباً مغايراً في تعاملها مع الشرق الأوسط، فمنذ أن أصبحت مستورداً صافياً عام ١٩٩٣، ركزت على تنويع مصادرها من الطاقة وتقليل

اعتمادها على الممرات التي تسيطر عليها الولايات المتحدة الامريكية من خلال مبادرة الحزام والطريق، وتهدف استراتيجيتها إلى ضمان أمنها في مجال الطاقة، وزيادة نفوذها الاقتصادي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة، وتعزيز علاقاتها السياسية مع دول رئيسية مثل إيران والسعودية (Katatsheh&Rawashdeh٢٠١٧،40) ،وفي هذا السياق، تنظر الصين إلى الشرق الأوسط كأسواق حيوية ومصدر رئيسي للطاقة، وهي ملتزمة بتعزيز التعاون لبناء شراكات ذات منفعة متبادلة، بهدف نظام دولي أكثر توازناً، كما تستفيد الصين من الموقع الاستراتيجي للمنطقة بالقرب من مضيق هرمز وباب المندب لدعم مبادرة الحزام والطريق، ويظهر انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة شنغهاي للتعاون في عام ٢٠٢١ واستضافة القمة الصينية العربية في عام ٢٠٢٢ تطوراً في دور الصين من نهج يركز بحتاً على الطاقة، إلى شراكة استراتيجية شاملة تشمل الاقتصاد والأمن والاستثمار الإقليمي(Al-Mulla٢٠٢٤،5) ، الى جانب ذلك، كثفت الصين حضورها السياسي والأمني في الشرق الأوسط من خلال شراكات مع ١٥ دولة، والمشاركة في عمليات مكافحة القرصنة والأمن البحري، وعمليات إنقاذ لرعاياها في ليبيا ٢٠١١ واليمن ٢٠١٥، بالإضافة إلى دورها في الاتفاق النووي الإيراني ٢٠١٥، وأجرت الصين تدريبات بحرية مشتركة تم تنفيذها خلال السنوات القليلة الماضية مع مصر و إيران والسعودية(Camille٢٠١٤،7) .

أقامت الصين شراكات استراتيجية شاملة مع العديد من دول الشرق الأوسط، كالمملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة ومصر، في إطار تعاون اقتصادي وسياسي خارج نطاق الهيمنة الأمريكية التقليدية، وقد توسع دورها ليشمل مجالات متعددة تتجاوز الطاقة، بما في ذلك البنية التحتية والاستثمار والتنسيق السياسي، ويمثل الشرق الأوسط محوراً أساسياً لأمن الطاقة الصيني، ومركزاً حيوياً لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق، ويعود ذلك إلى موارده من النفط والغاز، فضلاً عن ممراته الملاحية الحيوية، التي تسهم في تنويع مصادر الطاقة الصينية وتقليل اعتمادها على الممرات المائية الخاضعة للسيطرة الأمريكية (Council on Foreign Relations٢٠٢٥) ، في السنوات الأخيرة، ازداد دور الصين العسكري والأمني في المنطقة، لا سيما من خلال المناورات البحرية المشتركة مع دول مثل المملكة العربية السعودية وإيران في المياه الدولية، ويعكس هذا تطوراً في دور الصين في الشرق الأوسط، من علاقة اقتصادية بحتة، تتطور إلى وجود دبلوماسي وأمني يعزز إقامة شراكات متعددة الأبعاد(Quamar٢٠٢٥،3) .

تظهر الاستراتيجيات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط أن البيئة الأمنية في المنطقة تخضع لمصالح متداخلة ومتضاربة، وقد أولت القوى الفاعلة الأولوية لسياسات الردع، وبناء التحالفات، وإدارة موازين القوى

لترسيخ مواقعها الاستراتيجية، وقد أدى هذا التداخل إلى تفاقم المعضلة الأمنية بدلاً من حلها، وأدام حالة عدم الاستقرار الإقليمي في غياب إطار أمني جماعي قادر على تنظيم التفاعلات الأمنية وإرساء استقرار دائم.

الخاتمة:

تكشف دراسة المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط عن بنية أمنية إقليمية هشة وغير مستقرة، نتيجة تراكم تاريخي للنزاعات المسلحة وتداخل مستويات إدارة الأمن الإقليمية والدولية، وقد أدت محاولات الدول والجهات الفاعلة الأخرى لتعزيز أمنها من خلال الردع العسكري، وبناء التحالفات، وتطوير القدرات العسكرية، إلى ترسيخ تصور متبادل للتهديدات، مما ساهم في تصعيد التوترات بدلاً من خفضها، وقد رسخت النزاعات الممتدة، بما فيها الصراع العربي–(الإسرائيلي)، والحرب العراقية الإيرانية، سلوكيات قائمة على الشك وانعدام الثقة، مما جعل البيئة الأمنية في المنطقة عرضة لتكرار الأزمات بشكل دوري.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، زاد تداخل الاستراتيجيات وتضارب مصالح مختلف الجهات الفاعلة من تعقيد المشهد الأمني، فقد أصبحت المنطقة ساحة للصراع على السلطة واستغلال النفوذ، في ظل غياب إطار أمني جماعي قادر على تنظيم العلاقات الأمنية بين مكوناتها، وأدى إدخال البعد النووي، إلى جانب تنامي دور الجهات الفاعلة غير الحكومية وانتشار التهديدات العابرة للحدود، إلى توسيع نطاق المعضلة الأمنية وتكثيف تأثيرها على الاستقرار الإقليمي، ونتيجة لذلك، بات الأمن في الشرق الأوسط محكوماً بمعادلات الردع وتوازنات القوى غير المستقرة، المعرضة للاضطراب في أي لحظة.

الاستنتاجات

١– تتسم المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بطابع بنيوي مستمر، نابع من طبيعة التفاعلات الأمنية القائمة على انعدام الثقة المتبادل، وبالتالي، تصبح محاولات ضمان الأمن الفردي مصدراً لعدم الاستقرار الجماعي.

٢– ساهمت الصراعات الإقليمية المتعاقبة في ترسيخ أنماط التصعيد الأمني، حيث أصبحت التجارب التاريخية للحروب مرجعاً دائماً في تطوير الاستراتيجيات العسكرية والأمنية للدول المعنية.

٣– ساهمت القوى الإقليمية بشكل فعال في تفاقم المعضلة الأمنية من خلال تبني استراتيجيات قائمة على الردع، وعقد التحالفات، وتوسيع نطاق نفوذها، مما أدى إلى تكثيف التنافس الأمني في المنطقة.

٤– ساهم الوجود الدولي للقوى الكبرى في إدارة التوازنات الإقليمية وفقًا لمصالحها ونفوذها، وقد أدى هذا الوضع إلى إطالة أمد النزاعات بدلاً من حلها جذرياً، وساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار.

٥- إن غياب نظام أمني إقليمي شامل، إلى جانب التنافس على الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، ولا سيما في مجال الأسلحة غير التقليدية، قد فاقم هشاشة الاستقرار الإقليمي وأدام المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط.

قائمة المصادر

أولًا: المصادر العربية.

١) آدم، عبد الله، الربيع العربي ٢٠٢٠: الدوافع والأسباب، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد ٢٦، ٢٠٢٠.
٢) إسماعيل، آلاء محمد، الاستراتيجية التركية الجديدة في الشرق الأوسط، المجلة العربية للنشر العلمي، المجلد٨، العدد ٨٢، الأردن، ٢٠٢٥.
٣) أمالزرنيز، التحول في السياسة الخارجية السعودية تجاه منطقة الشرق الاوسط" نحو اعادة التموضع الإقليمي، مجلة العلوم السياسية والقانون، الجامعة العراقية، العراق، ٢٠١٨.
٤) الأنباري، احمد عبد الأمير، الرؤية (الإسرائيلية) للبرنامج النووي الإيراني في ظل التقارب الإيراني- الأمريكي، مجلة العلوم السياسية العدد ٥٠، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.
٥) بوالجدري، فيصل، سياسات القوى الإقليمية غير العربية في منطقة الشرق الأوسط بعد حرب الخليج الثالثة: تركيا وإيران، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٧.
٦) تلحمي، شبلي، مخاطر أمريكا في الشرق الأوسط: عواقب القوة وخيار السلام، ترجمة: ثائر علي ويب، ٢٠٠٥.
٧) جرابعة، محمود،منظور إسرائيل الأمني للشرق الأوسط: تحالفات دفاعية أم تنسيق أمني، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢١.
٨) حمد، غسان، التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٩.
٩) خلف، عدنان، مبادرة الحزام والطريق الصينية: جغرافية سياسية جديدة لتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.
١٠) سالم، احمد سليمان، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط "الفرص والتحديات"، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٤.
١١) سلام، جهاد، وميسر، محمد، التحولات في الاستراتيجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة دراسات إقليمية، المجلد ١٩، العدد ٦٣، العراق، ٢٠٢٥.
١٢) سلمان، محمد، وفتحي، هويدا عبد الله، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، المجلد ٩، العدد ١٧، ٢٠٢٤.
١٣) صيام، محمد أحمد، الابعاد الاصعب لاستهداف التعليم الفلسطيني خلال الحرب (الإسرائيلية)على قطاع غزة، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد٦٩، ٢٠٢٤.

١٤) ماثيوز، مات م.، حرب ٢٠٠٦ بين حزب الله وإسرائيل، ترجمة: مها بحبوح، ط ١، لبنان، ٢٠٠٨.
١٥) محمود، طه، طوفان الأقصى دراسة تحليلية في المعطيات والنتائج، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣.
١٦) المعضلة الأمنية، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٢٥.
١٧) منير، شيماء، الحرب في غزة وانعكاساتها الاستراتيجية على القضية الفلسطينية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٣.
١٨) هاشم، فراس عباس، ديناميكيات الاستراتيجية السعودية تجاه إعادة تشكيل ممارسات التأثير الجيوسياسي قي منطقة الشرق الأوسط، مجلة تكريت للدراسات السياسية، العدد٣٥، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٢٤.
١٩) شعبان، نوار، السكري،محمد، الردع المتبادل والهيمنة: قراءة في الحرب (الإسرائيلية)-الإيرانية وتداعياتها الجيوسياسية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، قطر، ٢٠٢٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1) Baylis, John & Smith, Steve, Globalization of World Politics, Gulf Research Center, Dubai, 2004.
2) Connable, Ben; Lander, Natasha; Jackson, Kimberly, Beating the Islamic State: Selecting a New Strategy for Iraq and Syria, RAND National Defense Research Institute, 2017.
3) Dunne, Tim; Kurki, Milja; Smith, Steve, International Relations Theories: Discipline and Diversity, 3rd ed., Oxford University Press, 2013.
4) Fang, Kevin & Lu, Xiao Cheng, The Shift in U.S. Strategy in the Middle East: Decline After 2011, Proceedings of the 2021 International Conference on Social Sciences, Education, and Humanities, Atlantis Press, Vol. 586, 2021.
5) Gharayagh-Zandi, Davoud, The Complicated Security Dilemma and Armament Trends in the Middle East: The Order and Change Predicaments, International Relations and Diplomacy, Vol. 9, No. 11, 2021.
6) Kenneth Waltz, Theory of International Politics, Addison-Wesley Publishing Company, 1979.
7) Kerr, Paul K. & Katzman, Kenneth, Iran Nuclear Agreement and U.S. Exit, Congressional Research Service, 2018.

8) Rhoades, Ashley L. et al., Great Power Competition and Conflict in the Middle East, RAND Corporation, Santa Monica, 2023.
9) Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma,World Politics،January 1978
10) Roe, Paul, The Intrastate Security Dilemma: Ethnic Conflict as a ‘Tragedy?, Peace Research, Issue 36, March 1999.